

تحقيق

مارلين خليفة

بينها لا تزال تأمل في تجريد المقاومة من سلاحها
القرار 1701: آخر عناقيد حرب إسرائيل

يجتمع مجلس الامن هذا الشهر لتجديد التفويض الى القوات الدولية العاملة في الجنوب، المعززة بموجب القرار 1701 الصادر في 11 آب 2006، منها حربا اسرائيلية شعواء ضد لبنان استمرت 33 يوما، واسفرت عن مقتل 1100 لبناني ثلثهم من الاطفال واصابت الالاف بجروح ودمرت البنى التحتية والاقتصاد وشردت ربع السكان

لن يمر تجديد التفويض الدوري هذه السنة بسلاسة كما كان معهودا منذ 11 عاما، بحسب ما تسرب من تقارير ديبلوماسية وصلت الى بيروت، ووفقا لمناخات مستقاة من ديبلوماسيين غربيين من المندوبة الدائمة للولايات المتحدة الاميركية لدى مجلس الامن الدولي نيكي هايلى التي زارت اسرائيل مطلع حزيران الفائت.

سمعت هايلى كلاما واضحا من رئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتنياهو طلب فيه ازالة حزب الله كليا من الجنوب اللبناني، بحسب مقال نشرته صحيفة "جيروزاليم بوست" في 8 حزيران 2017، ونقلت فيه عن مسؤول حكومي اسرائيلي لمحاربتنا".



اسرائيل تطلب ازالة حزب الله من الجنوب.

بعد هذه الزيارة التي امضتها هايلى في اسرائيل واستمرت ثلاثة ايام، خرجت باقتناع مفاده: تريد اميركا ان يكون عمل اليونيفيل اكثر فاعلية لحماية اسرائيل. وما شجعها على ذلك نقاش حاد دار امامها بين قائد قوات اليونيفيل العاملة في الجنوب اللبناني الجنرال مايكل بيرى ونائب رئيس اركان الجيش الاسرائيلي الجنرال ايف كوشافي، نقلت تفاصيله القناة الاسرائيلية الثانية ونشر في صحيفة "جيروزاليم بوست" في 11 حزيران 2017.

ففي حين اعتبر بيرى في اثناء جولته مع هايلى ان منطقة الجنوب اللبناني هادئة نسبيا، عارضه الجنرال الاسرائيلي بشدة معتبرا ان الوضع هش وغير مستقر على عكس وصف بيرى.

سألت هايلى الجنرال بيرى اذا كان من حاجة الى تغيير معين على الحدود في مواجهة تصاعد قوة حزب الله، فاجابها بان "المنطقة هادئة، والوضع جيد ولا حاجة الى اي تغيير في الاستراتيجية المعتمدة". عند هذه النقطة تدخل الجنرال الاسرائيلي وقال: "انا اسف يا صديقي، نحن نفكر بشكل مختلف كليا. قوات اليونيفيل لا تدخل الى المدن والقرى، وهي لا تعلم ما هي حقيقة الوضع كما يدركه الجيش الاسرائيلي". وطالب بتغيير في التدابير والاهداف التي نشأت على اساسها اليونيفيل. وعاد نتنياهو وارسل طلبا رسميا الى هايلى مطالبا مجلس الامن بتطوير القرار 1701 لجهة ازالة حزب الله كليا من الجنوب اللبناني. علما ان القرار نص في الفقرة 16 على فتح باب اعادة النظر الدائمة في التفويض وقد نصت على الآتي: "يقرر (مجلس الامن) تمديد ولاية قوة الامم المتحدة الموقته في لبنان لغاية 31 آب



قائد اليونيفيل يرفض تطوير القرار 1701.

2007 ويعرب عن اعتزاهم النظر في قرار لاحق في ادخال مزيد من التحسينات على الولاية واتخاذ خطوات اخرى للمساهمة في تنفيذ وقف دائم لاطلاق النار وايجاد حل طويل الاجل".

يقول ديبلوماسي اوروبي يعمل في مجلس الامن ممثلا لبلده ان "معركة حقيقية ستحصل في آب بين الولايات المتحدة الاميركية من جهة واعضاء مجلس الامن الاخرين حول تعديل التفويض المعطى الى قوات اليونيفيل عبر مجلس الامن الدولي". و اشار الى ان "الولايات المتحدة الاميركية لا ترغب بعد اليوم في دور تقني لليونيفيل، في حين يسرح حزب الله ويهرج في منطقة

قائد اليونيفيل: جنوب لبنان هادئاً نسبياً

جنوب الليطاني ولو لم يكن مرثياً، لكنه قادر على ان يكون كذلك، وقد اثبتت ما اطلق عليها الجولة الاعلامية التي نظمها الحزب لاعلاميين في ايار الفائت هذا الوجود". ويتوقع هذا الديبلوماسي حملة اميركية -

فقرتان اساسيتان في القرار 1701

الفقرة 12: "واذ يتصرف (مجلس الامن) تأييدا لطلب حكومة لبنان نشر قوة دولية لمساعدتها على ممارسة سلطتها في كل انحاء اراضي لبنان، يأذن لقوة الامم المتحدة الموقته في لبنان باتخاذ كل ما يلزم من اجراءات في مناطق نشر قواتها وبحسب ما تراه في حدود قدراتها لكفالة ان لا تستخدم منطقة عملياتها للقيام بانشطة معادية من اي نوع، ولمقاومة محاولات منعها بالقوة من القيام بواجباتها بموجب الولاية الممنوحة من مجلس الامن، ولحماية موظفي الامم المتحدة ومرافقها ومنشآتها ومعداتها، وكفالة امن وحرية تنقل موظفي الامم المتحدة والعاملين في المجال الانساني وحماية المدنيين المعرضين لتهديد وشيك بالعنف البدني، من دون مساس مسؤولية حكومة لبنان".

الفقرة 14: "يطالب (مجلس الامن) حكومة لبنان بتأمين حدوده وغيرها من نقاط الدخول لمنع دخول الاسلحة او ما يتصل بها من عتاد الى لبنان من دون موافقتها، ويطلب الى قوة الامم المتحدة الموقته في لبنان، وفق ما اذنت به الفقرة 11، مساعدة الحكومة اللبنانية لدى طلبها ذلك".

اسرائيلية مبرمجة الى جانب اعضاء مجلس الامن لتوسيع التفويض المعطى الى قوات اليونيفيل بغية تجريد حزب الله من سلاحه في جنوب لبنان اولاً، والانتشار على طول الحدود اللبنانية الشمالية - الشرقية ثانياً.

وردا على سؤال عن عدم قدرة اليونيفيل على القيام بهذا الدور، قال الديبلوماسي: "اذن فليقم به الجيش اللبناني".

يشير الديبلوماسي الغربي الى ان ثمة محاولة التفاف من الامم المتحدة على الرغبة الاسرائيلية لمعرفتها بان توسيع صلاحيات اليونيفيل بغية ازاحة حزب الله من جنوب لبنان او تجريده من السلاح - كما تذهب بعض العقول الديبلوماسية الاميركية والاسرائيلية - ضرب من الخيال. ولفت الى ان اللبنانيين لم يقدرُوا لغاية الان جدية هذا الموضوع ويعتبرونه روتينياً.

لذا اثارَت ممثلة الامن العام للامم المتحدة سيغريد كاغ منذ مدة نقطة الوقف الدائم لاطلاق النار، كنوع من طمأنة للاسرائيليين والاميركيين على فاعلية القرار 1701.

يلفت الديبلوماسي الى ان عودة الحديث عن وقف دائم لاطلاق النار في جنوب لبنان هو لجهه "رغبة اميركية - اسرائيلية عبر عنها نتنياهو بتوسيع صلاحيات قوات اليونيفيل لكي لا يعود من تبرير لوجود سلاح لحزب الله على الحدود الاسرائيلية". ويشير الى ان فرنسا ستلعب دوراً رئيسياً في عملية المفاوضات التي ستجري في مجلس الامن هذا الشهر حول تجديد التفويض الى اليونيفيل وحماية التفويض كما هو الان.

في هذا السياق، جدد السفير الفرنسي برونو فوشيه في اول خطاب له بعد تعيينه في لبنان عشية ذكرى 14 تموز التزام فرنسا قوات اليونيفيل قائلاً: "في جنوب لبنان، سوف نبقى منخرطين بشكل تام ضمن قوات اليونيفيل. تشكل الكتبية الفرنسية اهم مشاركة لنا في عمليات حفظ السلام، وهي تمكن فرنسا من ان تساهم مساهمة حاسمة في وقف الاعمال العدائية



الوزير السابق الدكتور طارق متري.

◀ السائدة منذ أكثر من عشر سنوات. كل الاراضي اللبنانية. نحن نعرف ان وتتيح لها ايضا ان تدعم الحكومة اللبنانية مكافحة الارهاب تستحوذ على قسم مهم في ارادتها المتمثلة بممارسة سيادتها على من الامكانيات التي يمكن الاستعانة بها

مؤشرات "تطوير" 1701 تسارعت مع بداية العهد

منذ بداية السنة الجارية، بعد اقل من شهر على انتخاب العماد ميشال عون رئيسا للجمهورية، اطلقت ممثلة الامن العام للامم المتحدة سيغريد كاغ كلاما لافتا حول ضرورة تطبيق القرار 1701 ضمن "رؤية اوسع".

بعد ايام، وتحديدًا في مطلع كانون الثاني الفائت، زار لبنان وفد رفيع من الامم المتحدة في جولة حملت عنوان: "مراجعة استراتيجية لقوات اليونيفيل العاملة في جنوب لبنان". ترأس الوفد مساعد الامن العام لعمليات حفظ السلام القاسم وين الذي زار عددا من المسؤولين في مقدمهم الرؤساء الثلاثة. وبرز ما قاله وين حينها ان الامم المتحدة في صدد "اعادة النظر في استراتيجية اليونيفيل، وقد ارسلنا من مجلس الامن، وسنطلع على كيفية عمل البعثة ومهامها الاساسية واهدافها ونشاطاتها، وهدفنا الاساسي هو العودة بتوصيات من شأنها تعزيز فاعلية قوات اليونيفيل". اضاف: "ان قوات اليونيفيل تعمل بشكل ممتاز. وكما تعلمون لا يوجد شيء كامل على الاطلاق. لذا سنقوم بكل ما في استطاعتنا ان نقوم به لتوفير مستوى اعلى من الفاعلية ينعكس بشكل ممتاز على لبنان والامم المتحدة والمنطقة".

واكد استمرار "التزام الامم المتحدة دعم لبنان والشراكة معه وتعزيز التقدم المميز الذي تم احرازه في جنوب لبنان الذي شهد سلاما في الاعوام الماضية وهدوءا على جانبي الخط الازرق، وهذا يشكل جزءا من استراتيجية متكاملة لدعم لبنان ليتمكن من تحقيق تقدم اسرع واقوى". بعد عودة البعثة اصدرت تقريرها الذي قرر عدم خفض قوات اليونيفيل بناء على اصرار لبناني ملح، لكن تم التقليل بشكل طفيف من اسطولها البحري.

في الجنوب، لكننا نتعاون بشكل فاعل مع الجيش اللبناني لكي يكون مستعدا على نحو افضل لتأدية مهمته في هذه المنطقة".

كلام السفير الفرنسي جاء قبل يومين من زيارة ننتياهو باريس حيث التقى الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون الذي فاجأ الجميع بموقف لم يكن في الحسبان، اذ قال بحسب ما نقلت صحيفة "هارتس" الاسرائيلية في 16 تموز 2017: "فرنسا مستعدة لقيادة مسار ديبلوماسي من اجل التخفيف من خطورة التهديد الذي يشكله سلاح حزب الله في جنوب لبنان". ولفتت الصحيفة الاسرائيلية الى ان "احدى القضايا التي بحثها ماكرون وننتياهو هي ان نشاطات حزب الله في جنوب لبنان تشكل خرقا للقرار 1701". واعرب الرئيس الفرنسي عن انه "شريك للمخاوف الاسرائيلية بازاء نشاطات حزب الله في جنوب لبنان، والاسلحة التي يمتلكها".

يقول المبعوث الخاص للحكومة اللبنانية الى مجلس الامن عام 2006 الوزير السابق طارق متري ان "فتح باب تعديل تفويض اليونيفيل عبر القرار 1701 هو كمن يفتح صندوق باندورا المليء بالمفاجآت. الافضل ان يبقى التفويض القائم ساري المفعول بلا اي تعديل".

يضيف متري الذي يشغل حاليا مدير معهد عصام فارس للدراسات الاستراتيجية في الجامعة الاميركية في بيروت: "يعتبر القرار منطقة جنوب الليطاني خالية من السلاح، وقد تصرفت الحكومة اللبنانية والقوات الدولية منذ عام 2006 على اساس ان السلاح الذي لا نراه هو غير موجود، اي ان السلاح غير الظاهر هو غير موجود".

ولفت الى ان "الجولة الاعلامية لحزب الله في تلك المنطقة وتخللها ظهور مسلح خلقت مشكلة حقيقية فضلا عن تصريحات رئيس الجمهورية العماد ميشال عون الى قناة مصرية حول الدور



العميد الركن المتقاعد خالد حمادة.

الداعم لسلاح حزب الله للجيش ما يناقض كل فلسفة القرار 1701".

ولا يتوقع متري تغييرا جذريا في القريب العاجل للقرار 1701 او التحول الى وقف دائم لاطلاق النار "لاسباب دولية ولبنانية في آن".

من جهته مدير "المنتدى الاقليمي للاستشارات والدراسات" العميد الركن المتقاعد خالد حمادة يرى ان ما يحدث من دفع اميركي واسرائيلي مشترك نحو تطوير القرار 1701 "انما هو مدخل جديد لاعادة البحث في امن الحدود الشمالية لاسرائيل في اطار المشهد الميداني المتغير في سوريا والعراق". ويضع هذا القرار في السياق الاقليمي والدولي، معتبرا ان لقاء الرئيسين الاميركي دونالد ترامب والروسي فلاديمير بوتين، على هامش قمة العشرين، "نجح في تثبيت وقف اطلاق النار في جنوب غرب سوريا وانشاء المنطقة الاولى لخفض التوتر، تحديدا في درعا والقنيطرة والسويداء، وابعاد القوات الايرانية وحلفائها من هذه المنطقة، طبعا مع استمرار اقفال معبر التنف على الطريق السريعة لبغداد - دمشق في وجه القوات السورية والقوات الايرانية".



ديبلوماسي غربي: اللبنانيون لم يقدروا جدية الموضوع

ماكرون وننتياهو بحثا في نشاطات حزب الله جنوبا



الملفت - بحسب قراءة حمادة - ان اسرائيل على لسان رئيس حكومتها رفضت هذا الاتفاق وترافق هذا الرفض مع رفض ايراني مماثل، رغم تصريح وزير الخارجية الروسي ان الاتفاق اخذ في الاعتبار امن الحدود الشمالية لاسرائيل. الرفض الاسرائيلي لا يعني رفض الاتفاق بقدر ما يعني محاولة تحسين الشروط الاسرائيلية في هذه المنطقة.

ويشير حمادة الى انه بعد الانتهاء من طرد "داعش" من محافظة الرقة، وعندما يحين الوقت المناسب لاعلان ذلك، ستبدأ معركة دير الزور التي ستشكل متغيرا كبيرا

وفقا لنتائجها، يجب التوقف عنده مليا لرصد ادوار القوى الاقليمية. ف"الجانب الاميركي يتمسك الى الان بفكرة وقف تمدد النفوذ الايراني الى الداخل السوري، وهذا يعني ان تحرير دير الزور ومن بعدها الامسك بالطريق السريعة التي تصل بغداد بدمشق عبر معبر القائم لن تكون تحت السيطرة الايرانية او الاستخدام الايراني، وربما ستكلف بذلك قوات سوريا الديمقراطية او قوات اخرى تستحضر الى المنطقة على ان تقوم بمنع انتقال او تسلل قوات ايرانية واسلحة الى الداخل السوري، وهذا سيجعل الموقف الايراني اكثر حرجا. ربما من المفيد التذكير هنا، انه عام 2006 وبعد انسحاب الجيش السوري من لبنان ووصول طاولة الحوار اللبناني الى مناقشة بند الاستراتيجية الدفاعية واستيعاب سلاح حزب الله ضمن الدولة اللبنانية، تطور الموقف العسكري في الجنوب اللبناني وكان العدوان الاسرائيلي الذي ارسى حقيقتين: انتشار قوات دولية في الجنوب وتوقف الحوار نهائيا حول مسألة سلاح حزب الله".

في ضوء هذين المعطين، يرى حمادة ان "احتمالات الرد العسكري الايراني سترتفع من خلال جنوب لبنان، وهذا ربما يلتقي مع ما ادلى به الامين العام لحزب الله حياي القدرة على استقدام الاف المقاتلين من الجنسيات المختلفة الى الداخل اللبناني". ويخلص الى ان كل ما سبق يمكن ان يشكل "انضاجا مؤتيا لطرح تطوير القرار 1701 لجهة تحويله الى وقف دائم لاطلاق النار وتعديل قواعد الاشتباك. وهذا في حال حصوله، سيلقي طبعا بتبعات ثقيلة على الاستقرار الداخلي في لبنان". الا انه يرى ان احتمالات توافر مناخ دولي لتطوير القرار 1701 حتى الان "تبدو معدومة في ظل الظروف القائمة، لان ذلك يستلزم موافقة الاعضاء الدائميين في مجلس الامن وعدم استخدام اي منهم حق النقض، وهذا ما قد لا يكون متاحا".